في اجتماع ساخن بالحكومة

الرئيس هادي يعلن الحرب على الفساد

حمل الاجتماع الذي ترأسه الأخ المناضل عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - النائب الأول لرئيس المؤتمر -الأمين العام- لحكومة الوفاق الثلاثاء الماضي رسائل مهمة للأحزاب وللداخل والخارج، أكد من خلالها أن الدولة والنظام والقانون هما القوة التي يراهن عليها شعبنا لمواجهة الاختلالات المتفاقمة في الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية، اضافة الى وقف التدهور في معيشة المواطنين وإنهاء الإخفاق في مكافحة الفساد رغم مرور عام ونصف على تشكيل الحكومة بموجب المبادرة الخليجية وآليتها.. حيث حذرت رسائل رئيس الجمهورية بعض الوزراء الذين لم يستوعبوا مهامهم الوطنية وأن عليهم أن يعملوا من أجل إنجاح الحكومة وإخراج اليمن من الأزمة لا أن يعملوا من أجل حزب أو فئة أو جماعة. وقال «المهمة صعبة وتحتاج إلى أن يكون الوزير أميناً في عمله الوطني بصورة مطلقة ومن أجل مصلحة الوطن العليا فقط».

وبشفافية ومسؤولية وطنية وحرص على عدم اخضاع الوظيفة العامة للأهواء الشخصية والحزبية فقد طالب رئيس الجمهورية وزراء حكومة الوفاق بتقديم تقارير عن أداء الوزارات.. ليس هذا فحسب بل لقد شدد على أن تشتمل تلك التقارير أولاً على ما تم اتّخاذه من قرارات تعيينات وتوظيفات وخلفياتها من حيث توفير الشروط والمؤهّلات كاملة وأبعادها المهنية والوطنية وجميع القرارات المتخذة المتصلة بسير العمل وتنفيذ برامجه من مختلف النواحي والجوانب، كل هذا تأكيداً على ضرورة الالتزام بالقوانين النافذة وعدم تجاوزها.. وهي رسالة تضع جميع الوزراء أمام غربال ترتعد منه الفرائص عدا أولئك الذين احترموا القانون ولم يمارسوا سياسات الإقصاء الحزبي.. حقيقة إن توجيهات الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بالتأكيد سيكون لها مردود كبير في ايقاف مسلسل التوظيف غير القانوني الذي يقابله في نفس الوقت إقصاء ممنهج على خلفيات سياسية لكوادر وخبرات وطنية مؤهلة، واللافت أيضاً أن رئيس الجمهورية نبه جميع الوزراء أن مهامهم هي على مستوى الجمهورية وليست محصورة في العاصمة فقط وأن عليهم الخروج من التقوقع في العاصمة وعدم اكتراثهم بأوضاع ومعاناة المواطنين وأداء مكاتبهم في عشرين محافظة.. لذا فقد دعا الجميع الى الزيارات الميدانية ومتابعة سير الأداء من أجل وضع حد للفوضى الإدارية ومراقبة النفقات المالية.

الفساد الإداري

ولعل الرسالة المهمة والتي شدد عليها الرئيس هي إعلان الحرب على الفساد عبر ذلك التوجيه الذي أصدره يومها وبدأت وزارة الخدمة العمل بتنفيذه والمتمثل بتطبيق نظام البصمة في وزارتي الدفاع والداخلية بهدف وضع حد للاختلالات الوظيفية، والمتمثّلة بالفساد الإداري والازدواج الوظيفي والموظّفين الوهميين وتنظيف كشف الراتب من كل هؤلاء وإيجاد فرص عمل للشباب، وكذا التصدّي لتوظيف الآلاف من غير المؤهّلين في بعض الوزارات بشكل غير قانوني على خلفية الانتماء الحزبي والوساطة والمحسوبية.

وفي الاجتماع كاشف الأخ الرئيس وزراء الكهرباء والداخلية والدفاع .. وهي رسالة تشير بوضوح الى فشلهم في وضع حد لمعاناة المواطنين جرّاء استمرار الانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي بسبب تزايد عمليات تخريب خطوط نقل الكهرباء مأرب- صنعاء واستهداف أنابيب النفط والغاز، رغم الوعود المتكرّرة والإجراءات التي أعلنوا عنها في الحكومة ولجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار من أنهم سيضربون بيد من حديد أولئك المخرّبين وسيقومون بحماية الكهرباء والنفط والغاز عقب كل اعتداء، إلا أنهم لم يحققوا شيئاً وعجزوا عن ضبط أي ممّن يقومون باستهداف تلك المنشآت الحيوية رغم معرفتهم بهويتهم وأماكن تواجدهم وكافة تحرّكاتهم.

وفي هذا الإطار قال رئيس الجمهورية إن ما تتعرض له خطوط التوليد الكهربائي وأنابيب النفط من تخريب إجرامي متعمد سوف يزيدنا إصراراً على المضي نحو تحقيق الغايات الوطنية المنشودة.

الإعلام

وفيما يتعلق بالأداء الإعلامي أعرب الأخ رئيس الجمهورية عن أسفه لما تتناوله وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية بصفة خاصة والمواقع الإلكترونية. وقال «إنها تتبارى للإساءة إلى سمعة اليمن وأن الذي يقرأها خارج البلد يعتقد بأن البلد في حالة حرب وفي حالة استنفار وفي حالة تعارك، فهناك من يسيء للجيران وهناك من يختلق الأخبار الكاذبة وهناك من يسيء لرعاة المبادرة والمانحين وهو ما يجعلنا نخرّب اليمن بأيدينا».

ودعا الأخ الرئيس إلى الحفاظ على شرف المهنة الرفيعة وتجنّب الإنزلاق إلى متاهات المكايدات والابتذال.

إنها رسائل مهمة جداً، وإذا استوعبها المختصون بالتأكيد فإن اليمن ستخرج من الأزمة، وإذا ظل الجميع يتعامل معها بهزة الرأس والعودة الى أدراجهم والخلود للنوم.. فلا فائدة..

وقد تولد الأزمة أزمات أكثر تعقيداً من التي يعاني اليمن منها اليوم..

بعيداً عن الحوارات الحزبية

عبدالولي المذابي

< يدرس المؤتمر الشعبي العام عدداً من الخيارات السياسية لتضمينها رؤيته إلى مؤتمر الحوار الوطني، تتعلق بشكل النظام السياسي وإمكانية تطبيق نظام برلماني مع وجود حكومات محلية، وهذا الخيار لاشك يشير إلى تمسك المؤتمر بالوحدة الاندماجية الكاملة مع تفويض صلاحيات للحكومات المحلية التي تعتبر شكلاً أكثر تطوراً لنظام المجالس المحلية.

ومن المهم عند دراسة هذا الخيار التأكيد على أن المؤتمر مسئول أكثر من غيره عن حماية خيارات الناس والانتصار لقضية الوحدة والتصدي لأية محاولات أو تكتيكات سياسية مزمنة قد تنتهي إلى كارثة تهدد الهوية الموحدة للشعب اليمني، ولا بأس من التعامل مع مقترحات بشأن توزيع القوة الدستورية بين منصب رئيس الجمهورية ودعم استمرار هذا المركز السيادي وبين منصب رئيس الحكومة كموقع يتولى الإدارة المركزية التنفيذية وبين المراكز والمحليات.. وبما يضمن ايجاد توازن عادل بين السلطة والثروة يؤدي إلى تنمية شاملة، يفترض معها إيجاد رقابة في مستويات مختلفة على أداء الأجهزة التنفيذية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بصورة عاجلة حال حدوث مخالفات فساد، وهو سيؤدي إلى حشد القوة المجتمعية إلى جانب الدولة وإعادة الهيبة المفقودة، التي غابت بغياب العدل، وغياب الرقابة، واللامبالاة في التعامل مع قضايا الفساد حتى تراكمت وانتشرت وطالت كل شيء حتى ثقافة المجتمع، وهي الأخطر في عملية التحول الاجتماعي.

ولاشك أن التغيير بدون ثقافة داعمة يصبح معنى عبثياً لا جدوى منه ولا يحقق شيئاً سوى مزيد من الاحتيال على القانون واختراق الأنظمة.

ولعل من المهم هنا أن نشير إلى أن المؤتمر الشعبي العام لم يكن بحاجة إلى رؤية جديدة وكان عليه الاكتفاء بالرؤية التي قدمها الزعيم علي عبدالله صالح في العاشر من مارس عام ٢٠١١م، لعدة أسباب أهمها التأكيد أن تلك المبادرة لم تكن مفصّلة للمؤتمر الشعبي العام بقدر ما كانت مبادرة من أجل الوطن، والأمر الآخر أنها احتوت حلولاً شاملة لأهم القضايا الوطنية إذا ما أخذت بعين الاعتبار، وكان يمكن أن تصبح أهم الرؤى المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني كونها جاءت في أهم مرحلة في تاريخ اليمن الحديث بالإضافة إلى أنها صادرة عن حزب جماهيري ضليع في إدارة شئون البلد ويمتلك خبرة طويلة في الحكم وإدارة الأزمات، فضلاً عن كونها حظيت بارتياح عام لولا العناد السياسي والمكابرة التي وُوجهت بها من أحزاب المعارضة وقتها، والتي لم تخفِ اعجابها ببنودها واكتفت بالقول: إنها تأخرت- في اشارة ضمنية إلى حيوية المبادرة وأهميتها.

إن مستقبل اليمن اليوم مرهون بمدى تقديم العام على الخاص والتخلي عن العناد والمكابرة، والنظر إلى القضايا الوطنية بعين مجردة بعيداً عن الأحقاد السياسية وفكرة الصراع والهيمنة واسلوب الإدارة بالقهر.. ولايزال أبناء اليمن ينظرون بأمل كبير إلى المتحاورين للخروج برؤى وطنية تمثل الفرق ولا تمثل الأحزاب، ولكن المؤسف أن يحاول البعض تجريد المبادرات من محتواها الوطني ووضعها في قوالب حزبية وسياسية.

وأخيراً نؤكد أن مهمة المؤتمر الشعبي العام هي المهمة الأكبر في الحوار الوطني كونه لايزال أكبر الأحزاب شعبية وتمثيلاً لتطلعات جماهير الشعب.

هنأهم بيومهم العالمي

المؤتمر يؤكد تبنيه لقضايا العمال في مؤتمر الحوار الوطني

بصمات العمال جلية في مسيرة التنمية والتحولات الوطنية

هنأ المؤتمر الشعبي العام عمال اليمن في كل قطاعات الإنتاج وميادين العمل والبناء في كل أنحاء البلاد- بعيدهم السنوي (عيد العمال العالمي) الموافق ١ مايو.

وقال المؤتمر في رسالة تهنئة: إن هذه المناسبة تأتي كل عام لتذكر بالدور الرائد لكل عمال وعاملات اليمن بمختلف مواقعهم في عملية البناء والاعمار والإنجاز وبصماتهم الجلية في رفد مسيرة التنمية ودعم كل التحولات الوطنية التي شهدتها البلاد ولم تكن لتتحقق لولا تضحيات تلك السواعد السمراء والأكف البيضاء والوجوه النقية والنفوس الأبية.

وأكد المؤتمر الشعبي العام أن العمال هم اساس التنمية ومحورها والمرتكز لأية عملية تحول خلاق ينشده أي مجتمع، مشيرا لتبني فريق المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه في مؤتمر الحوار الوطني لقضايا العمال وهمومهم وتطلعاتهم في مختلف محاور عمل المؤتمر الذي يعول عليه رسم معالم الغد المنشود.. وكذا مساندة المؤتمر وحلفائه للعمال في جميع مطالبهم في مختلف المراحل والمحطات.

نطالب الحكومة برفع مستوى الأجور وتوفير عيشة كريمة للعامل اليمني

وطالب المؤتمر الشعبي العام حكومة الوفاق بالإلتفات للعامل اليمني وتحسين وضعه وتوفير سبل عيشه الكريم الذي يليق بدوره وتضحياته.. وتنفيذ كل المطالب المشروعة التي يرفعها العمال أمام كل مؤسسة ومنشأه وحقل ومصنع وقطاع انتاج ورفع مستوى الحد الأدنى للأجور إلى الحد الذي يضمن توفير الحياة الكريمة للعامل اليمني وتنفيذ ما تبقى من مراحل استراتيجية الاجور وإطلاق التسويات الوظيفية والعلاوات السنوية وتثبيت المتعاقدين ومعالجة اوضاعهم.

وأشاد المؤتمر الشعبي العام -في رسالته- بالدور البارز لعمال اليمن في الأزمة التي شهدتها البلاد مطلع العام ٢٠١١م، ووقوفهم مع الشرعية الدستورية وانحيازهم الواضح للوطن.. وتماسكهم وصمودهم في كل مواقع العمل والإنتاج ما جنب الاقتصاد مخاطر الانهيار وجنب اليمن مآلات السقوط.

مؤكداً أهميه تكاتف كل القطاعات وكل شرائح المجتمع وقواه الحية لتجاوز تداعيات تلك الأزمة الطاحنة التي خلفت آثارها في كل مناحي الحياة، والنهوض للتصدي لتحديات المرحلة المقبلة لبناء اليمن الجديد الذي ينشده كل أبناء الوطن.

وكان اليمن احتفل مع سائر بلدان العالم بعيد العمال العالمي الذي يصادف الأول من مايو من كل عام.

مصدر في المؤتمر:

تشكيل فرق بحثية لدراسة أسباب الصراعات في اليمن وعلاقتها بشكل نظام الحكم

المؤتمر يدرس كل الخيارات بما فيها النظام البرلماني وحكومات محلية

قال مصدر في المؤتمر الشعبي العام، ان المؤتمر شكل فرقا بحثية علمية لدراسة التاريخ السياسي للصراعات في اليمن، قبل الوحدة وبعدها، وعلاقة ذلك بالأسباب الموضوعية المتمثلة في شكل نظام الحكم، وعلاقة المحافظات بالمركز، سواء فيما يتعلق بالصلاحيات المالية او الادارية، وفي الحقوق او الواجبات، واسباب ضعف اداء مؤسسات الدولة التنفيذية، حيث شهدت اليمن تجارب كان فيها رئيس الدولة هو الأقوى، ولم تتمكن الحكومات من تطبيق صلاحياتها المنصوص عليها دستورياً، او العكس، حيث كان رؤساء الحكومات أقوى من رؤساء الدولة، فتسبب ذلك في تفجر الصراعات، كما في عهدي الرئيسين عبدالرحمن الارياني في الشمال وقحطان الشعبي في الجنوب، او عهود استقواء الحزب الواحد بالسلطة والثروة، وفرض أجندته على الشعب وإلغاء خصومه بعنف مستخدماً قوة الدولة.

سيظل الموتمر منفتحاً لمناقشة كل الخيارات وبحيث لا تظل شرعية النظام محل تنازع

اضافةً الى عوامل أخرى سهلت لأطراف سياسية- غير مؤمنة بالشرعية السياسية للدولة- محاولة فرض وجودها بقوة السلاح كما في محافظة صعدة، وسبب ذلك صراعات دفعت الدولة اليمنية ثمناً باهظاً لها.

وقال المصدر: «ان المؤتمر الشعبي العام يدرس خيارات كافة الانظمة، بما فيها النظام البرلماني وحكومات محلية، وتوزيع القوة الدستورية والادارية والمالية بين منصبي رئيس الدولة الذي يجب ان يستمر كرمز سيادي للدولة، ورئيس الحكومة المركزية باعتباره المسئول التنفيذي الأول، وبين المركز والمحليات التي سبق وأعلن رئيس المؤتمر الشعبي العام قبل سنوات استعداد المؤتمر لإنشاء حكومات محلية».

وختم المصدر تصريحه بالقول: «إن المؤتمر الشعبي العام سيظل منفتحاً لمناقشة كل الخيارات، للوصول الى خيار سياسي وطني يحظى بدعم كل القوى السياسية، ولا تبقى فيه شرعية النظام محل تنازع، أياً كان الطرف السياسي الذي قد يكون أول من يستفيد شعبياً من تطبيق هذا النظام، لأنه وفي ظل الشرعية الانتخابية فإن الباب مفتوح لكل القوى لتحقق دعماً شعبياً لبرامجها السياسية والتنموية ضمن النظام السياسي العام للدولة».

وأضاف: «ان الاهم، هو تحديث النظام السياسي، بما يحقق الاستقرار والتنمية لخدمة الوطن والمواطنين».